فصار احرق بيته فقال تضمن وقد احرق بيتي فقال شريح ارايت لو احرق
بيته ملكت تركه اجرك الى المال الذي عليه فلان مرجعه معاملة او غرما وما
رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه انه كان يضمن القصار والصباغ ويقول لا يصلح
للناس الا ذلك مع رواية البيهقي عن علي مرفوعا اخرجه وعن عطا انهما كانا لا يضمنان
ضائعا ولا اجيرا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومما يدل لما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب انه بعث الى امراة في تهديدها
الى محله فزعت فالقت ما في بطنها فافتى بعض الصحابة انه لا ضمان على عمر
وقالوا له انما انت مؤدب مع ما افتاه به علي بن ابي طالب من الضمان فالاول
مخفف والثاني مشدد بتضعيف الامام في الحدود والمعلوم في التاديب فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين ان يكون التاديب لفعل ما حرمت
له الشريعة او مع زيادة على ذلك فعليه في الزايد الضمان وان لا صلى لان
ذلك حدثت به الشريعة لا ضمان فيه ومما يدل لذلك حديث البخاري مرفوعا احق
ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله مع حديث البيهقي عن عبادة بن الصامت علمت
رجلا القرآن فاهدى الي قوسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال ان كنت تحب ان تطوق بطوق من نار فاقبلها وفي رواية انه صلى الله عليه
وسلم قال له جمرة تقلدها بين كتفيك او قال تعلقها فالاول مخفف
والثاني مشدد ويصح حمل الاول على من به حصاصة والثاني على اصحاب المروة
وعلم الحاجة الى مثل ذلك تعليما للعبادة على الاجر الدنيوي ولما فيه من
خرم المروة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومما يدل لذلك حديث البيهقي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الحجام والقصاب والصانع مع رواية ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم واعطى الحجام اجرته ولو علم خبيثا
لم يعط فالاول مشدد والثاني مخفف بحمل النهي للتنزيه فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ومما يدل لذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قطع
السدر وقال من قطع سدرة صوب الله راسه في النار مع ما رواه البيهقي
عن عروة وغيره انهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث البيهقي وغيره في الميت اغسلوه بماء وسدر ولو
كان قطع السدر منهيا عنه لذاته لم يامرنا صلى الله عليه وسلم بغسل الميت به

فالاول

فالاول مشدد ان صح والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومما يدل لذلك
حديث البيهقي مرفوعا لا ضرر ولا ضرار ومع حديث البيهقي ايضا من ساله جاره
ان يغرز خشبة في جداره فلا يمنعه فالاول مخفف والثاني مشدد بدليل اجباد
الجار على ان يمكن جاره من وضع خشبه في جداره مع انه مشترك الدلالة على ان
قواعد الشريعة تشهد بان كل مسلم احق بما له فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
قال الامام الشافعي واحسب ان قضاء عمر رضي الله عنه في امراة المفقود من بعض
هذه الوجوه التي يمتنع فيها الضرر بالمراة او كان الضرر عليها ابين من ضرر بها
الى ان موته كما قضى به علي بن ابي طالب لبينة قال انها امراة البتلبت فلم تصبر
لانكح حتى ياتيها يقين موت زوجها فرجع الامر في هذه المسالة كذلك الى
تخفيف التزويج وتشديد الصبر الى تبين موته كما في مرتبتي الميزان ومما يدل له
حديث اللقطة الذي رواه البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بانها
تعرف سنة مع حديثه ايضا انها تعرف وكاء واحذاء ثم ياكلها او ينتفع بها
فالاول مشدد والثاني مخفف الا ان يصح وجود الاضطرار للواجد واستدلوا
للثاني بان عليا رضي الله عنه وجد دينارا فاتى به فاطمة فعرضته ذلك على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له مورد وساقه الله اليكم فاشتري به
على الحاذ وقيعا وطحنوا واكلوا فاتاه اباه على ان عليا انفق الدينار فسل
التعريف في الوقت او انه عرفه في ذلك الوقت فقط وراى ذلك كافيا في التعريف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومما يدل لذلك ما رواه البيهقي مرفوعا من تورث
ذوي الارحام مع حديثه كالحاكم من عدم توريثهم فالاول مخفف على ذوي الارحام
مشدد على بيت المال والثاني عكسه والكلام الحديث قصة طويلة تركناه ذكرا
اختصارا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومما يدل لذلك حديث البيهقي وغيره ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لابي ذر اني احب لك ما احب لنفسي لا تلين
مالا يتيم مع حديثه كالبخاري انا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين واشار بالسبابة
والتي تليها فالاول مشدد يشير الى الاولى بالتضعيف ترك الولاية على مال اليتيم
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومما يدل لذلك ما رواه البيهقي عن علي
رضي الله عنه من انه لا ضمان على مودع مما رواه عمر انه ضمن المودع فالاول
مخفف والثاني مشدد ان ثبت انه ضمنه من غير تفريط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)